



”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

الكويت وتحديات سوق النفط

عامر ذياب التميمي

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

الكويت وتحديات سوق النفط - عامر ذياب التميمي

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

المحتويات

- 1 مقدمة
- 2 قصة النفط
- 4 مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة
- 6 الكويت وسياسات الإنتاج
- 8 كيف ستواجه الكويت تراجع أسعار النفط؟
- 9 الخاتمة

الكويت وتحديات سوق النفط

عامر نياي التميمي¹

مقدمة

يمثل تراجع أسعار النفط تحديًا مهمًا للدول المنتجة للنفط كافة، ومنها الدول الخليجية التي اعتمدت ولعقود طويلة على إيرادات النفط لمواجهة التزامات الإنفاق العام، الجاري والرأسمالي. ويبدو أنّ هذا التحدي معقد في بلد مثل الكويت، نظرًا لطبيعة نظامه السياسي. فالعديد من دول الخليج قد يتمكّن من اتخاذ قرارات صعبة تتمثل بترشيد الإنفاق العام، ومنه ترشيد مخصصات الدعم المختلفة أو عقلنة عمليات توظيف المواطنين في الحكومة والقطاع العام. لكن، نظرًا لوجود مؤسسة تشريعية في الكويت ممثلة بمجلس الأمة، فإنّ مجلس الوزراء غالبًا ما يتردد في تقديم مشاريع تتصل بترشيد الإنفاق. ومؤخرًا، أعلنت الحكومة عن نيّتها تخفيض مخصصات دعم الوقود المستخدم في وسائل النقل، ومنه الديزل والبنزين. ولكن الأصوات المعارضة في مجلس الأمة وفي الصحافة، عطّلت توجّه الحكومة نحو الترشيد. ولا شك في أنّ ترشيد الدعم قد يكون أولوية إذا ما قررت الحكومة الكويتية تقليص العجز المتوقع في الميزانية، في ظل تراجع إيرادات النفط. إذ تبلغ قيمة الدعم ما يزيد عن 6 بلايين دينار كويتي، أو 20 بليون دولار أميركي، أو ما يقارب الـ 30 في المئة من إجمالي مخصصات الإنفاق العام. وغنيّ عن البيان أنّ هناك هدرًا واضحًا في هذا الدعم، والذي يشمل الكهرباء والمياه والوقود والأعلاف ودعم المواد الغذائية والمواد الإنشائية، والكثير من البنود الأخرى في قطاعي التعليم والصحة.

¹ المستشار الاقتصادي لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي

قصة النفط

كانت الكويت بلادًا فقيرة بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصًا بعد أزمة اللؤلؤ التي نتجت من تمكّن اليابان من تطوير اللؤلؤ الاصطناعي، ما أثر في سوق اللؤلؤ الطبيعي، فاضطرّ الكويتيون إلى أن يعملوا في مجالاتٍ أخرى تمكّنهم من مواجهة استحقاقات الحياة والمعيشة. ويذكر أنّ مستوى المعيشة في عام 1945 كان متواضعًا. وقدّر اقتصاديون أنّ معدل دخل الفرد، آنذاك، كان لا يتجاوز الـ 25 دولارًا في العام. لكنّ عدد السكان كان قليلًا، وربما راوح بين الخمسين والمئة ألف. بيد أنّ الأوضاع الناتجة من الحرب العالمية الثانية أدّت إلى توقّف شركة نفط الكويت، والتي تأسست شراكة بين البترول البريطانية BP وشركة نفط الخليج الأمريكية Gulf Oil، عن عمليات الإنتاج، بعد بدايةٍ في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد استؤنف الحفر والإنتاج بعد نهاية الحرب. وجرى تصدير أوّل شحنة نفط في حزيران / يونيو عام 1946 عندما كان الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير البلاد. ومنذ ذلك الوقت، قررت السلطة الحاكمة في الكويت أن تعمل على إنعاش الحياة الاقتصادية والارتقاء بمستويات معيشة المواطنين الذين تحمّلوا ضنك العيش والفقر لزمان طويل. كما كان الكويتيون يعانون تراجع الأوضاع الصحية ومشكلات أمراض الأطفال، فضلًا عن ترديّ المستويات التعليمية، على الرغم من أنّ البلاد شهدت تأسيس أول مدرسة، "المدرسة المباركية"، في عام 1911 ثم جرى تأسيس "مجلس المعارف" في عام 1936.

في ظل الحماية البريطانية ووجود مستشارين بريطانيين، قررت الحكومة آنذاك أن توجّه الأموال المتحصّل عليها من الضريبة على دخل شركة نفط الكويت، للإنفاق على الخدمات والمرافق وخلق وظائف للمواطنين في مختلف الدوائر الحكومية، ودفع عدد منهم للتوظيف لدى شركة نفط الكويت. ولا شك في أنّ برامج الإنفاق اعتمدت على فلسفة الرعاية الشاملة. لذلك، جرى تبنيّ برامج، مثل تثمين مساكن المواطنين داخل مدينة الكويت أو استملاكها، وتوزيع أراضٍ أو قسائم سكن، في مناطق مستحدثة خارج المدينة. لذلك، جرى تخصيص أموال طائلة لبرامج التثمين المشار إليها. كما جرى تخصيص أموال للإنفاق على إقامة المستشفيات والمدارس والبعثات إلى الخارج لتمكين الطلبة الكويتيين من تلقّي العلم والمعرفة. وأكّدت هذه البرامج أهمية توافر قوى عاملة مؤهلة للتصدي لتنفيذها. فعملت الحكومة على فتح مجال استيراد العمالة من خارج البلاد؛ ومنهم الأطباء والمدرسون

والصيادلة والممرضون وعمال الإنشاءات وأصحاب الحرف الميكانيكية والكهربائية، والعمال الآخرون من مختلف الفئات والمستويات المهنية. لذلك، فإنّ عدد سكان الكويت في عام 1957، عندما أُجري أولّ تعداد للسكان في البلاد، ارتفع إلى ما يقارب الـ 206 آلاف نسمة، مثلّ الكويتيون 55 في المئة منهم. وساعدت إيرادات النفط الحكومة على التوسّع في أعمالها، وتأسيس الدوائر والمؤسسات الحكومية، والبدء في برامج توظيف واسعة. وتكرّس منذ ذلك الحين، الاعتماد على العمالة الوافدة، العربية والآسيوية بخاصة. وتوسّع القطاع الخاص بأنشطته التجارية والخدمية. وزاد اعتماده على العمالة الوافدة أيضاً. وارتفعت قدرات القطاع الخاص نتيجةً للتعامل الواسع مع الحكومة في أعمال الإنشاءات أو تأمين السلع والبضائع، ونتيجة لتحسّن دخول المواطنين والوافدين الذين أصبحوا يمثلون كتلةً استهلاكية مهمة.

خلال السنوات التالية لبداية عصر النفط، وخصوصاً سنوات الخمسينيات والستينيات، شهدت الكويت تعاوناً مهماً بين الحكومة والقطاع الخاص، وأقيم العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات الاقتصادية اعتماداً على الشراكة بين القطاعين. وقد كان لقطاع النفط نصيبٌ في تلك الشراكات؛ إذ تأسست شركات عديدة، مثل شركة البترول الوطنية المتخصصة بالتكرير، وشركة البتروكيماويات، وشركة ناقلات النفط. وكان نصيب القطاع الخاص 40 في المئة من رؤوس أموال تلك الشركات. ولا شك في أنّ هذه الأعمال استفادت من إمكانيات الدولة المالية والقدرات الإدارية والتجارية لممثلي القطاع الخاص على مجالس إدارات الشركات المذكورة. وشهدت قطاعات أخرى أيضاً شراكات أخرى، وتأسست شركة الصناعات الوطنية وشركة النقل العام، إضافةً إلى اقتناء الدولة حصة من رأس مال الخطوط الجوية الكويتية، والتي تأسست عام 1954 بواسطة القطاع الخاص. وكانت تلك الأعمال بدايةً لتنمية اقتصادية جادة في البلاد. وتمكّنت الشركات المذكورة من تطوير أعمال ارتكازية مهمة؛ أهمّها إقامة المصافي النفطية وشراء ناقلات النفط، واقتناء الطائرات، وبناء مصانع، منها مصانع المواد الإنشائية. يضاف إلى ذلك أنّ الكويت خلال تلك الحقبة المهمة من تاريخها، عملت على تطوير البنية التحتية؛ فقد شيدت المطارات والموانئ الحديثة، ومدّت الطرق وشبكة المياه وشبكة المجاري. يضاف إلى ذلك التوسّع في تنمية الخدمات التعليمية وبناء المدارس، وزيادة أعداد العاملين في التدريس، ودفع الكثير من المواطنين لولوج هذا السلك المهني. كما جرى التوسّع في قطاع الخدمات الصحية، من خلال زيادة أعداد المستشفيات

والمراكز الصحية في مختلف مناطق البلاد، وتأمين الخدمات المتخصصة، والتوسع في جلب أفضل الأطباء المتخصصين.

لكن دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح طاغياً منذ الصدمة النفطية الأولى في عام 1974، عندما ارتفعت الأسعار من مستويات متدنية مثل 1.5 دولار للبرميل، إلى ما يزيد عن 12 دولارًا للبرميل. وأدى ارتفاع سعر النفط والتطورات الأخرى ذات الصلة باقتصاديات النفط في عدد من الدول المنتجة، مثل إيران وفنزويلا، إلى دفع مجلس الأمة الكويتي للمطالبة بتأميم النفط، بعد أن طرحت الحكومة مشروعًا للمشاركة مع الشركتين BP و Gulf Oil. وجرى فعلاً الاستحواذ على حصة الشركتين. وأصبح القطاع النفطي ملكاً للدولة بأكمله، بعد أن جرى اقتناء حصص القطاع الخاص أيضاً في شركة البترول الوطنية، وشركة ناقلات النفط، وشركة البتروكيماويات. فأصبحت الدولة تملك النفط وتديره، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين.

من المؤكد أنّ ارتفاع أسعار النفط وهيمنة الدولة على القطاع النفطي من المنبع إلى المصب، رفعا قيمة الإيرادات السيادية للدولة وعززا قدراتها الإنفاقية بصورة كبيرة، ما مكّن من إنجاز العديد من المشاريع الحيوية في البلاد، خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وعملت الحكومة على تحسين الرواتب والأجور ومخصصات الدعم، ورفعت من قيمة القروض الإسكانية، ما ضاعف أعباء الدولة والتزاماتها الاجتماعية. كما أنّ هذه الإمكانيات المالية دفعت إلى تبني سياسات اقتصادية ريعية، يضاف إليها قيام الحكومة بتأسيس شركات في قطاعات غير نفطية؛ مثل القطاع المصرفي والاستثماري والعقاري والخدمي والصناعي، ويحصد مهمة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص والأفراد للمشاركة.

مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة

غني عن البيان أنّ إيرادات النفط مكّنت الحكومة من مواجهة التزاماتها، إلا أنّ ذلك الاعتماد على تلك الإيرادات كشف للكويت الاقتصاد النفطي وتقلبات أوضاعه. وكما هو معلوم، فأسعار النفط بعد ارتفاعها في منتصف سبعينيات القرن العشرين وأواخرها، واجهت أيضاً تراجعاً حادة، مثل هبوط الأسعار في عام 1986 من حوالي الأربعين دولارًا للبرميل إلى ما يقارب السبعة دولارات. ودفع ذلك الهبوط إلى قيام منظمة الأوبك بمراجعة سياسات

الإنتاج للدول الأعضاء، ما خفّض الإنتاج الكلي للمنظمة إلى ما يقارب الـ 16.5 مليون برميل يومياً، في ذلك العام، ما مكّن من تحسين أسعار النفط. ولم يقابل هذا الاعتماد الهيكلي على إيرادات النفط إستراتيجية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد وتطوير مصادر الإيرادات السيادية، بما يساعد على مواجهة الأزمات التي قد تطرأ على الاقتصاد النفطي. وتشير مصادر اقتصادية متخصصة إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي للكويت كان بحدود 1.8 بليون دولار في عام 1962، ومنذ ذلك الحين، ارتفعت قيمة الناتج المحلي حتى بلغت في عام 2013 ما يساوي 176 بليون دولار. وتمثّل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب الخمسين في المئة. وتمثّل الصادرات النفطية 95 في المئة من إجمالي صادرات البلاد. وتمثّل إيرادات النفط 95 في المئة من إجمالي الإيرادات السيادية.

سيجعل هذا التأثير وهذه الهيمنة لقطاع النفط على الاقتصاد الكويتي، أيّ حلول تهدف لتعزيز التنويع في القاعدة الاقتصادية ومصادر الإيرادات، أمراً صعب المنال. هل بإمكان الحكومة، وبمساعدة مجلس الأمة، أن تقوم بترشيد الإنفاق وتخفيض الالتزامات تجاه الخدمات وتقليص الدعم بجميع أنواعه أو ترشيد توظيف المواطنين في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام؟ والأهمّ من ذلك، هل يمكن أن تطبّق الحكومة قانون التخصيص، والذي أقرّ قبل عدة سنوات، بما يؤهل القطاع الخاص للقيام بدور أوسع في النشاط الاقتصادي، ورفع نسبة حصته في الناتج المحلي الإجمالي، وتحمل مسؤولية التوظيف؟ هكذا يجب أن يتمّ التعامل مع تراجع أسعار النفط وانخفاض إيرادات تصديره. ونرى أنّ السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت لن تُقدّما على إصلاحات جراحية للنظام الاقتصادي. وبسياساتٍ مالية تركز ثقافة الاتكال على الدولة التي تسيدت المجتمع لعقود في الوقت ذاته، لا يمكن أن تكون هناك بدائل إستراتيجية تؤكد المعالجات الجذرية، إذا ما أريد أن تصبح الكويت ذات اقتصاد متوافق مع مقتضيات التطور في الاقتصاد العالمي، بحيث تصبح هناك إمكانيات حقيقية لمواجهة تراجع إيرادات النفط. بطبيعة الحال، هناك بدائل في الأجل القصير قد تتمثّل بقيام الحكومة بالاعتماد على سياسات تمويل العجز. وفي ثمانينيات القرن الماضي، سبق للكويت أن أصدرت سندات الخزنة وأذوناتها من أجل سدّ العجز في الميزانية.

الكويت وسياسات الإنتاج

منذ أن انضمت الكويت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في عام 1960، ظلت ملتزمة بالقرارات التي تتخذها المنظمة بشأن الإنتاج والأسعار. بطبيعة الحال، تغيرت أوضاع اقتصادية كثيرة منذ تأسيس المنظمة، بما أثر في معطيات سوق النفط. والآن لا يمكن للمنظمة أن تحدد أسعارًا معلنة للنفط، كما كانت تقوم بذلك خلال العقدين الأولين من تأسيسها. كما أن سوق النفط تتحول أحيانًا إلى سوق يتحكم فيها المشترين أو المستهلكون، كما هي الحال في الوقت الراهن. فدول الخليج، والكويت منها، هي الدول الأكثر التزامًا بحصص الإنتاج، وهي لا تتجاوز في إنتاجها ما يجري الاتفاق عليه في أروقة الأوبك. ومنذ بداية الأزمة الحالية في سوق النفط، ظلت دول الخليج منتهجة سياسة الحفاظ على الحصص للدول الأعضاء والحفاظ على مستوى الإنتاج الكلي للمنظمة دون تخفيض. وانطلقت السعودية وبقية بلدان المنطقة من منطلق أهمية الحفاظ على الحصص في سوق النفط وعدم خسارتها لمصلحة بلدان من خارج الأوبك، أو لمصلحة منتجي النفط الصخري. ولا شك في أن تراجع أسعار النفط، دفع الكثير من المستثمرين في الولايات المتحدة وكندا وبلدان أخرى تنتج النفط الصخري والغاز الصخري Shale Oil & Gas، إلى مراجعة خطط الاستثمار بعد أن أصبح الإنتاج في الكثير من الحقول غير مُجدٍ، بسبب تدني أسعار الخام عن مستوى التكاليف. وعلى الرغم من تطوير تقنيات الإنتاج، فعمليات التوسع، والتي تعتمد على تمويلات مهمة تضطلع بها المصارف، قد لا تكون منطقية، على الأقل في الأجل القصير. ولذلك ربما تتجح سياسة الأوبك، والتي اعتمدت خلال العام الماضي، في تراجع إنتاج النفط الصخري وما يلحقه من إنتاج غاز صخري؛ فتكاليف الإنتاج في بلدان الخليج لا تزال منخفضة، حتى لو تراجعت أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل.

تأمل الكويت أن ترفع إنتاجها إلى 4 ملايين برميل يوميًا من مستواه الحالي، والذي يراوح بين 2.7 و 2.9 مليوني برميل يوميًا، وربما قبل عام 2020. وكما هو معلوم، فإن الكويت حاولت في منتصف تسعينيات القرن الماضي أن ترفع إنتاج المناطق الشمالية من البلاد من 450 ألف برميل إلى 900 ألف برميل يوميًا، من خلال التعاون مع شركات النفط العالمية بموجب صيغ تعاون لا تؤدي إلى منح امتياز تنقيب وإنتاج، ولكن تعمل على تعويض تلك الشركات نسبة من الإيرادات؛ فدستور البلاد يحرم التنازل عن الثروات الطبيعية ومنها

النفط. لكن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح نظرًا لمواقف العديد من أعضاء مجلس الأمة تجاه تلك العقود، وطرح قوانين قد لا تكون ذات جاذبية للشركات العالمية. هدفت الحكومة إلى أن تستفيد من خبرات شركات النفط لتحسين الإنتاج وزيادته، من الحقول الشمالية نظرًا لطبيعتها، والتي تختلف عن الحقول التقليدية الأخرى في البلاد، ومنها حقل برقان. هناك إمكانيات مهمة في الكويت لتطوير عمليات التنقيب والإنتاج، إذ يوجد في البلاد العديد من الحقول الغنية بالنفط، كما يوجد حقل الدرة البحري الغني بالغاز الطبيعي. يضاف إلى ذلك أن الكويت يمكنها أن تطوّر طاقتها التكريرية. وجرى مؤخرًا توقيع عقد إنشاء مصفاة الزور بما سيؤدي إلى رفع الطاقة التكريرية للكويت خلال السنوات المقبلة.

وعندما يُطرح تساؤل عن موقف الكويت من تراجع أسعار النفط، فإنّ الكويت لا بد أن تعي استحقاقات هذا الانخفاض، والتي تتمثل أساسًا بتدني قدرتها على مواجهة التزامات الإنفاق العام، الجاري والرأسمالي. لذلك، لا نتصور وجود مسؤولين في الإدارة الاقتصادية في الكويت يرتاحون لهذا الانخفاض. لكن مقابل ذلك، ماذا يستطيع أيّ مسؤول في الكويت، أو في أيّ دولة خليجية منتجة للنفط أو في أيّ دولة منضوية تحت لواء الأوبك أو في البلدان الأخرى المنتجة للنفط، أن يفعل لتحسين أسعار النفط، دون اعتماد آليات السوق والقوانين الطبيعية للعرض والطلب؟ قد يطرح البعض أنّ الدفع بسياسة خفض الإنتاج قد يعيد إلى السوق توازنها. لكن ذلك قد يكون محفوفًا بمخاطر تتمثل بقدرات بلدان من خارج الأوبك أو منتجي النفط الصخري والغاز الصخري لتحسين قدراتهم على إمداد السوق، بما يعوّض عن تخفيض إنتاج الأوبك. يضاف إلى ذلك ضرورة أن يؤخذ في الحسبان أنّ الطلب على النفط ينمو بوتيرة بطيئة في ظل أوضاع اقتصادية هشّة في الكثير من البلدان المستهلكة الرئيسية، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي أو اليابان. كما أنّ تراجع معدلات النمو في الصين والهند أدّى إلى انخفاض الطلب على النفط.

ويرى الكثير من المتخصصين الاقتصاديين أنّ انخفاض أسعار النفط ربّما يساعد على إنعاش الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان الصناعية الرئيسية، ويعزّز قدرات المستهلكين فيها.

كيف ستواجه الكويت تراجع أسعار النفط؟

من خلال الخطاب التقليدي في افتتاح دورة الانعقاد الحالية لمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول / أكتوبر المنصرم، أكدت الحكومة انخفاض الإيرادات بنسبة مهمة قد تصل إلى 60 في المئة عن مستوى العام الماضي. وبهذا التأكيد، أرادت الحكومة إقناع أعضاء مجلس الأمة والمجتمع الكويتي، بأهمية ترشيد الإنفاق والتعاون للتكيف مع ذلك الترشيد المنشود. وكانت الكويت في السنوات القليلة الماضية تحقق إيرادات تصل إلى 30 بليون دينار، ما مكن الحكومة من تحقيق فائض سنوي بمعدل يراوح بين 8 و10 بلايين دينار سنويًا. لكن تقديرات إيرادات النفط لهذا العام قد لا تزيد عن 14 بليون دينار؛ ما يعني أنّ هناك إمكانيات تحقيق عجز سنوي يصل إلى 6 بلايين دينار، إذا لم تتخذ إجراءات لترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات غير النفطية. وغني عن البيان أنّ رجال الأعمال والكثير من المتخصصين الاقتصاديين نصحوا الحكومة بعدم تقليص الإنفاق الرأسمالي الموجّه لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمرافق وقطاع التعليم والرعاية الصحية. ويرى هؤلاء أنّ هناك هدرًا مهمًا في جانب الإنفاق الجاري، ويمكن على الأمد القصير العمل على مراجعة سياسات الدعم الذي تصل قيمته إلى 6 بلايين دينار سنويًا.

كما أشرنا سابقًا، فإنّ إمكانيات الحدّ من التوظيف في الدوائر الحكومية أو في مؤسسات القطاع العام، تبدو شبه معدومة في ظل الهيكل الاقتصادي الراهن، والذي لا يمكن من خلق وظائف ملائمة للمواطنين لدى القطاع الخاص، إلّا في حدود متواضعة. ربّما يجري تقليص بنود عديدة في الميزانية، مثل المشتريات الحكومية أو الأنشطة المتعلقة بالعديد من الوزارات، مثل المؤتمرات أو إيفاد المتدربين أو حضور المؤتمرات أو تقليص البدلات والميزات لعددٍ من أصحاب الوظائف الرفيعة. لكن ترشيد هذه الأنشطة، قد لا يعني توفيرًا مهمًا في الإنفاق. بيد أنّ إمكانيات وضع حدٍ لنموّ الإنفاق تبدو قائمة، خصوصًا إذا علمنا أنّ الإنفاق الجاري قد شهد معدلات نموّ مرتفعة خلال السنوات العشر الماضية، بما يزيد عن العشرة في المئة سنويًا. وعندما يتباطأ الإنفاق الجاري في الكويت، فإنّ التأثيرات ستكون واضحة في أعمال القطاع الخاص، والتي تتعامل بصورة مكثفة مع المؤسسات الحكومية، سواء في تأمين الاحتياجات من السلع والبضائع أو إنجاز الخدمات.

من جانبٍ آخر، من المتوقع أن تستمر الكويت في تقديم التمويل الإنمائي والعون للدول العربية والدول النامية، من خلال آليات "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" أو المؤسسات الإنمائية العربية التي تسهم فيها، وأهمها "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي". ويمكن أن نتوقع أن تحاول حكومة الكويت كبح الدعم المباشر للحكومات العربية والصديقة، والتي تتطلب أوضاعها السياسية والاقتصادية دعماً مالياً من الكويت وبقية دول الخليج، مثل ما حدث مع العراق عندما وافقت الكويت على تأجيل دفعات التعويضات المرتبطة بالاحتلال العراقي للكويت، والتي اعتمدت بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. وقد جرى التأجيل لمدة عام على الأقل. وهناك الاحتياجات المستمرة لدعم الاقتصاد المصري أيضاً وتمكين الحكومة المصرية من مواجهة التزاماتها الإنفاقية. وقد عملت الكويت مع السعودية والإمارات العربية المتحدة على تقديم دعم ملائم منذ عام 2013. فهل يمكن أن يستمر الدعم بالوتيرة ذاتها وتقديم مبالغ مهمة؟ هناك شكوك في قدرة الكويت وبلدان المنطقة على تقديم الدعم بالمستوى الذي تتطلبه الحكومة المصرية. وللكويت التزامات أخرى تجاه بلدان عربية، مثل الأردن وفلسطين ولبنان وتونس، والقائمة طويلة. لكن لا بد أن نعي أن هناك حدوداً للإمكانات في الوقت الراهن.

الخاتمة

إن تراجع أسعار النفط يمثل للكويت فرصة تاريخية مهمة، ربّما أُتحت في الماضي لكنّها لم تقتنص لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح السياسات المالية؛ مثل ما حدث في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، أو بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1990. تتطلب هذه الفرصة تبنّي إستراتيجية تنموية تتطوّر من تأكيد أهمية التنمية البشرية، ومعالجة الأوضاع التعليمية المتردّية، وتحفيز المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتقليص استيراد العمالة الهامشية، ومراجعة فلسفة الدعم، وتبنّي سياسات إسكانية مختلفة تعزّز دور القطاع الخاص، وضمان أدوات تمويل ملائمة للمواطنين لاقتناء المساكن دون مبالغة في التكاليف. يعني ذلك أن الدولة عليها أن تتطوّر بناءً على فلسفة اقتصادية مختلفة بعيدة عن قيم الربح والرعاية وتؤكد أهمية الارتقاء بحسّ المسؤولية لدى المواطنين، وفي الوقت ذاته، العمل على تأمين بنية أعمال ملائمة تجذب الاستثمار

الخاص المحلي والأجنبي. من المؤكد أنّ وجود فرص للاستثمار في البلاد بموجب قوانين واضحة تؤكّد الشفافية، أمر مهمّ؛ فدفع القطاع الخاص للاضطلاع بمسؤولياتٍ واسعة سوف يمكّن الدولة من خفض الإنفاق، وتعزيز الإنفاق الرأسمالي على حساب الإنفاق الجاري؛ بما يمكّن من توظيف الأموال توظيفاً أكثر كفاءة. كما أنّ تخفيض الإنفاق الجاري لا بد أن يعزز قدرة الحكومة على دعم صناديقها السيادية؛ بما يحقّق العوائد الملائمة. يضاف إلى ذلك، هناك إمكانيات لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات حيوية؛ مثل المرافق كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات ومشاريع البنية التحتية أو في الصناعات البترولية المتنوعة.